الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي

نوسا دوا، إندونيسيا

20–24 آذار/مارس 2022

C-III/144/3-Inf.1

28 شباط/فبراير 2022

اللجنة الدائمة

للديمقراطية وحقوق الإنسان

مناقشة تحضيرية حول القرار القادم للجنة الدائمة:

الزخم البرلماني لدفع عجلة التنمية المحلية والإقليمية للبلدان التي تشهد مستويات عالية من الهجرة الدولية ووقف جميع أشكال الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي ترعاها الدولة

الثلاثاء، 22 آذار/مارس 2022

13:00-09:30 (بتوقيت وسط إندونيسيا، بتوقيت غرينتش +8)

مذكرة توضيحية

تتيح المناقشة التحضيرية فرصة لجميع الأعضاء للإعراب عن رأيهم حول المسائل التي يجب إدراجها في القرار. وستساعد المساهمات المقدمة من الأعضاء المقررين المشاركين في صياغة القرار، الذي سيجري درسه ووضعه في صيغته النهائية في الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2022.

واستناداً إلى العمل السابق الذي اضطلعت به اللجنة الدائمة وغيرها من هيئات الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك قرار العام 2018 بعنوان *تعزيز التعاون البرلماني الدولي في مجال الهجرة وحوكمة الهجرة في ضوء اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية*، يرجح أن تنظر المناقشة التحضيرية في مسائل مثل:

- استجابات السياسات لدعم تنمية البلدان ذات المستويات العالية من الهجرة الدولية ومعالجة الروابط بين الهجرة والاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان.
- تحليل الحالة الراهنة، بما في ذلك من منظور جندري.
- الدروس المستفادة على الأصعد الوطنية والإقليمية والعالمية.
- منع استخدام الهجرة لأغراض سياسية.
- تحديد المسائل الرئيسية التي تحتاج إلى إجراءات برلمانية عاجلة.

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

وبالإضافة إلى المناقشة التحضيرية في الجمعية العامة الـ 144 للاتحاد البرلماني الدولي، تتاح لجميع الأعضاء فرصة تقديم مساهمات خطية في موعد أقصاه 24 نيسان/أبريل 2022 (صفحتين كحد أقصى) لينظر فيها المقررون المشاركون.

وقد تسارعت أزمات الهجرة في الماضي القريب في مناطق كثيرة من العالم. وتزداد عواقب الهجرة حدة ويزداد العبء على بلدان المرور العابر والبلدان المستقبلة. وتعاني النساء والأطفال، فضلاً عن الفئات الضعيفة الأخرى مثل المسنين والمعوقين، من هذه الأزمات بشكل غير متناسب.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المزيد من منظمات وشبكات الاتجار بالبشر الإجرامي تستغل نقاط الضعف المحددة هذه لأغراضها الاقتصادية الخاصة. وقد أضافت المؤشرات الأخيرة التي تشير إلى تورط الدول الفردية والجهات الحكومية بشكل مباشر في الاتجار بالبشر من خلال استخدام المهاجرين لابتزاز دول أخرى، بعدًا جديدًا لهذا المسعى الإجرامي.

ولا يزال التعاون الدولي أساسياً في التصدي للتحدي العالمي المتمثل في الحرمان البشري والأسباب الجذرية للهجرة الناجمة عنه. ومن الأولويات إنشاء آليات مناسبة، من خلال الحوار والاتفاق، لحماية الأشخاص الأكثر ضعفاً الذين يعيشون في حالة عدم مساواة خطيرة.

وأدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم أوجه عدم المساواة في العديد من البلدان المختلفة من خلال الإضرار التام بالنظم التعليمية والاقتصاد وتغيير عالم العمل والمجتمع بوجه عام. بيد أن الجائحة ليست السبب الوحيد لأزمة الفقر الشديد وأوجه عدم المساواة التي تؤثر على ملايين البشر في جميع أنحاء العالم. وقد ألقت أنواع مختلفة من الاختلالات في النظام الاقتصادي العالمي بملايين الناس في براثن الفقر والفقر المدقع أو جعلتهم ضعفاء بسبب الحرمان الاجتماعي. وبموازاة ذلك، زادت انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان من عملية تفكك النسيج الاجتماعي.

وفي العديد من البلدان، ساهمت الحالات الأمنية الضعيفة، ووجود جهات فاعلة حكومية وغير حكومية، والحروب الأهلية الجارية، والسيناريوهات الشبيهة بالحروب، إسهاماً كبيراً في تدهور ووضع حقوق الإنسان، وكان لها أثر سلبي على التنمية البشرية.

وقد ساهمت الجماعات الإجرامية المسلحة والمنظمة التي تستفيد من هذا الفقر وتجند آلاف الشباب لتعزيز منظماتهم في هذه الأزمة المستمرة. ترى الأجيال الجديدة التي تعيش في ظروف صعبة اقتصاديًا ولديها القليل من المناظير التنموية أن خيار البقاء على قيد الحياة هو إما الهروب من موطنها الأصلي بسبب العنف والفقر أو الانضمام إلى منظمة إجرامية.

ومن ناحية أخرى، نشهد بصورة متزايدة استغلالاً مفزعًا لمجموعات ضعيفة جداً من المهاجرين يستخدمها بلد ما لابتزاز بلد آخر لأغراض خاصة به. وأحد الأمثلة على ذلك هو المواجهة التي شهدتها الحدود البيلاروسية البولندية في العام 2021. والاستغلال المنظم للبشر يعرض حياة البشر للخطر ويثير أزمة المهاجرين لأغراض سياسية فحسب.

وللتعبير عن ذلك بوضوح، إن أي شخص يستطيع تلبية احتياجاته الأساسية واحتياجاته الشخصية والمهنية لن يغادر موطنه الأصلي وجذوره وأسرته وأصدقائه وممتلكاته ليهاجر إلى بلد آخر. إن الهجرة ظاهرة اجتماعية ناجمة عن حاجة الشعب إلى الأمن وإمكانيات التغلب على الفقر والعجز اللذين يعيشهما في مسقط رأسه.

ويمكن للبرلمانات أن تعمل على حماية حقوق الإنسان للمهاجرين الذين يلتمسون الحماية الدولية. وبصفتنا مجتمعاً عالمياً، علينا أن نتعامل مع الأسباب الهيكلية للهجرة. وتؤكد استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي الجديدة للفترة 2022-2026 على ذلك كهدف نهائي. وتسلط الضوء على رؤية عالم تعمل فيه البرلمانات والبرلمانيون "من أجل الديمقراطية، للجميع". ولجميع الناس صوت في الكيفية التي يحكمون بها ويمكنهم التمتع بجميع حقوق الإنسان دون تمييز من أي نوع مثل المعتقدات السياسية.
وتدعم استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026 بشكل خاص الاهتمام بالعمل على الحفاظ على حرية التعبير وضمان أن يعيش جميع الناس في سلام، متحررين من العنف.

144th IPU Assembly

Nusa Dua, Indonesia
20-24 March 2022

Standing Committee on
Democracy and Human Rights

C-III/144/3-Inf.1
28 February 2022

Preparatory debate
on the next resolution of the Standing Committee:

Parliamentary impetus to local and regional development of countries with high levels of international migration and to stopping all forms, including state-sponsored, of human-trafficking and human rights abuses

Tuesday, 22 March 2022
09:30 – 13:00 (Central Indonesia Time, GMT+8)

Concept note

The preparatory debate provides an opportunity for all Members to express their opinion on the issues to be included in the resolution. The contributions from Members will assist the co-Rapporteurs in drafting the resolution, which will be examined and finalized at the 145th IPU Assembly in October 2022.

Building on the previous work of the Standing Committee and other IPU bodies, including the 2018 resolution *Strengthening inter-parliamentary cooperation on migration and migration governance in view of the adoption of the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration*, the preparatory debate is likely to consider issues such as:

- Policy responses to support the development of countries with high levels of international migration and to address the connections between migration, human trafficking and human rights abuses.
- Analysis of the current situation, including from a gender perspective.
- Lessons learned at the national, regional and global levels.
- Preventing the instrumentalization of migration for political purposes.
- Identification of major issues that need urgent parliamentary action.

In addition to the preparatory debate at the 144th IPU Assembly, all Members have the opportunity to submit by 24 April 2022 written contributions (2 pages maximum) for the consideration of the co-Rapporteurs.

***

Migratory crises have accelerated in the recent past in many areas of the world. The consequences of migration are becoming more severe and an ever-greater burden on transit and receiving countries. Women and children, as well as other vulnerable groups such as elderly people and disabled persons, suffer disproportionately from these crises.

In addition to this, ever more criminal human-trafficking organizations and networks are exploiting these specific vulnerabilities for their own economic purposes. Recent indications of individual states and state actors directly getting involved in human trafficking by using migrants to blackmail other states, have added a new dimension to this criminal endeavour.

International cooperation remains key to resolving the global challenge of human deprivation and the resulting root causes of migration. The creation of appropriate mechanisms, through dialogue and agreement, to protect the most vulnerable persons living in a situation of grave inequality is a priority.

The COVID-19 pandemic exacerbated the inequalities in many different countries by completely disrupting education systems and the economy and changing the world of labour and society in general. However, the pandemic is not the only cause of the profound poverty crisis and inequalities that affect millions of people around the world. Different kinds of imbalances in the global economic system have plunged millions of people into poverty and extreme poverty or have made them vulnerable due to social deprivation. In parallel, violations of the economic, social and cultural rights of the population have added to the process of disintegration of the social fabric.

In many countries, vulnerable security situations, the presence of violent state and non-state actors, and ongoing civil wars and war-like scenarios have contributed notably to a deteriorating human rights situation and have had a negative impact on human development.

The armed and organized criminal groups that profit from this poverty and recruit thousands of young people to reinforce their organizations have contributed to this ongoing crisis. The new generations who live in economically difficult conditions and with few development perspectives see their survival option as either to escape from their place of origin because of violence and poverty or to join a criminal organization.

On the other hand, we are increasingly witnessing an alarming instrumentalization of very vulnerable groups of migrants who are being used by one country to blackmail another for its own purposes. The standoff witnessed at the Belarus-Polish border in 2021 is a case in point. The orchestrated instrumentalization of human beings puts human lives at risk and provokes a migrant crisis for mere political purposes.

To put it clearly, no one who can meet their basic needs and personal and professional development needs will leave their place of origin, their roots, family and friends, and their possessions to migrate to another country. Migration is a social phenomenon provoked by the people’s need to have security and the possibilities to overcome the poverty and helplessness they have experienced in their place of origin.

Parliaments can act to protect the human rights of migrants seeking international protection. As a global community, we must deal with the structural causes of migration. The new IPU Strategy 2022-2026 underlines this as an ultimate goal. It highlights the vision of a world where parliaments and parliamentarians work “for democracy, for everyone”. All people have a voice in how they are governed and can enjoy all human rights without distinction of any kind such as political beliefs. The IPU Strategy 2022-2026 particularly supports attention to work on preserving freedom of expression and ensuring that all people live in peace, free from violence.